

بين كالمضامين كالاب والابن وكالاحوين وكالعلقة مع  
 المعلول بل بين الغيمين لان الغيم من الاسماء الاضائية ولا  
 قابل تلك اي عدم المتغيرة فان قيل لم لا يجوز ان يكون  
 م ادهم افعال الصفات لا هو بحسب المفهوم لان مفهوم  
 الذات مغاير بل المشبهة لمفهوم الصفات ولا غيره بحسب  
 الوجود وهذا السؤال جواب السؤال الاول وهو فان قيل  
 هذا التقية الظاهر رفع التقيضين اير من طرف المصنف والمجرب  
 عند رفع التناقض وارتفاع التقيضات حاصله ان يقال لا يلزم  
 من قوله وفتي لا غيره ارتفاع التقيضين ولا (جتمعا) لان  
 اتحاد الية شرط في التناقض وبناليس كذلك كما هو حكم سائر  
 المحمولات الى التغاير بحسب الاتحاد بحسب الذات بالنسبة الى  
 موضوعاتها فانه لا يشترط الاتحاد بينهما بحسب الوجود  
 وعلية بالمجول العدمي كوزيد اعلم لان العدمي ليس له بوية  
 خارجية وبالمجول العدمي كالكلمة لكانت مع زيد لان الوصف  
 متأخر الوجود عن الموضوع فلا يتقدمه الوجود اجيب  
 عن التارة بان متأخر الوجود عن الموضوع في الذهن متاخر

معه في الخارج ليصح الحكم لان المحمول لو كان مناهيا للموضوع  
 في الخارج لم يصح تعليقه والتغاير بحسب المفهوم لا يفيد الحكم  
 كما في قولنا الانسان كاتب بخلاف قولنا الانسان حيوانه لا  
 يصح وقولنا الانسان انسانا فانه لا يفيد قلنا لان هذا اي  
 الاتحاد بحسب الوجود والتغاير بحسب المفهوم انما يصح في  
 مثل العالم والقادر ان الذات التي ذات الوجود لا في مثل العلم  
 لانه غيره بحسب الوجود لان العلم غير الذات والقدرة مع ان  
 الكلام فيه في العلم والقدرة ولا في الاجزاء الغير المحولة  
 اي لا يصح في الاجزاء الغير المحولة كالواحد من العشرة واليد  
 من زيد فالواحد من العشرة لا عينها ونعيمها وكذا اليد من  
 عين زيد ولا غيره مع انه لا يصدق عليها لا هو بحسب المفهوم  
 ولا غيره بحسب الوجود وكثرة البقرة ان يكون الواحد من  
 العشرة واليد من زيد غيره مما لم يقل به احد من المتكلمين  
 سوى جعفر بن الحارث وقد خالفه في ذلك ان يكون الواحد  
 غير العشرة جميع المعتملة وعد ذلك ال المحال من جملة  
 ال جعفر ويبدأ البيان بالماله لان العشرة اسم لجميع الافراد

بالنسبة

لا هو

مع